

ابريل / نيسان  
2026م



مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية  
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

# حكومة الزنداني بين سندان شح السيولة المالية وأثار وتداعيات اغلاق مضيق هرمز ..... (ورقة تقدير موقف) .....



وحدة الشؤون الاقتصادية



الباحث:- عبدالله الشاذلي

◆ ابريل / نيسان 2026م ◆



## حكومة الزنداني بين سندان شح السيولة المالية ومطرقة آثار

### وتداعيات إغلاق مضيق هرمز

#### ورقة تقدير موقف

#### إعداد

الباحث : عبدالله الشاذلي



صحفي وباحث في الشأن السياسي اليمني والإقليمي

باحث غير مقيم لدى مركز المعرفة للدراسات والبحوث



## المقدمة

واجهت الحكومة اليمنية برئاسة، د. شايح الزنداني خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م بيئة اقتصادية مركبة تداخلت فيها الاختلالات الداخلية مع صدمات خارجية حادة، على نحو وضع الاستقرار المالي والمعيشي أمام اختبار غير مسبوق. تمثلت هذه البيئة في تزامن أزمة سيولة نقدية خانقة شلت الجهاز المصرفي الرسمي، مع تداعيات التصعيد الإقليمي المرتبط بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز وإغلاقه لاحقاً، وما نتج عنه من اضطرابات في أسواق الطاقة وارتفاع كبير في كلف الشحن والتأمين الملاحي.

وكشفت المعطيات أن تأثيرات هذه الصدمة لم تبق في إطارها الجيوسياسي، بل انتقلت سريعاً إلى الداخل اليمني عبر قنوات سعرية ولوجستية ومالية، في اقتصاد يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد ويعاني أصلاً من فقدان موارده السيادية، وفي مقدمتها عائدات النفط منذ أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٢م، بعد ضربات حوثية استهدفت موانئ التصدير.

## حكومة الزنداني في مرمى تداعيات هرمز

مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وتراجع قدرة الحكومة على توفير النقد الأجنبي، برزت اختناقات حادة في استيراد السلع الأساسية، انعكست في تضخم متسارع وتآكل القدرة الشرائية، بالتوازي مع تصاعد مخاطر الأمن الغذائي، حيث حذرت الأمم المتحدة من أن عدد المحتاجين للمساعدة قد يصل إلى ٢١ مليون شخص خلال عام ٢٠٢٦م، في ظل نقص التمويل الإنساني.<sup>١</sup>

ومع وجود حكومة تعمل ضمن هامش ضيق تحكمه محدودية الموارد الداخلية، واعتماد كبير على الدعم الخارجي والذي كان آخره ما أعلنت عنه السعودية بقيمة ٣٤٧ مليون دولار، في وقت تتزايد فيه الضغوط الناتجة عن تداخل الأزمة النقدية مع صدمة المضائق التي تزامنت مع وصول حكومة شايح الزنداني إلى

<sup>١</sup> (نص شبه حرفي) للمؤتمر الصحفي لجوليان هارنيس، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن | الأمم المتحدة في اليمن



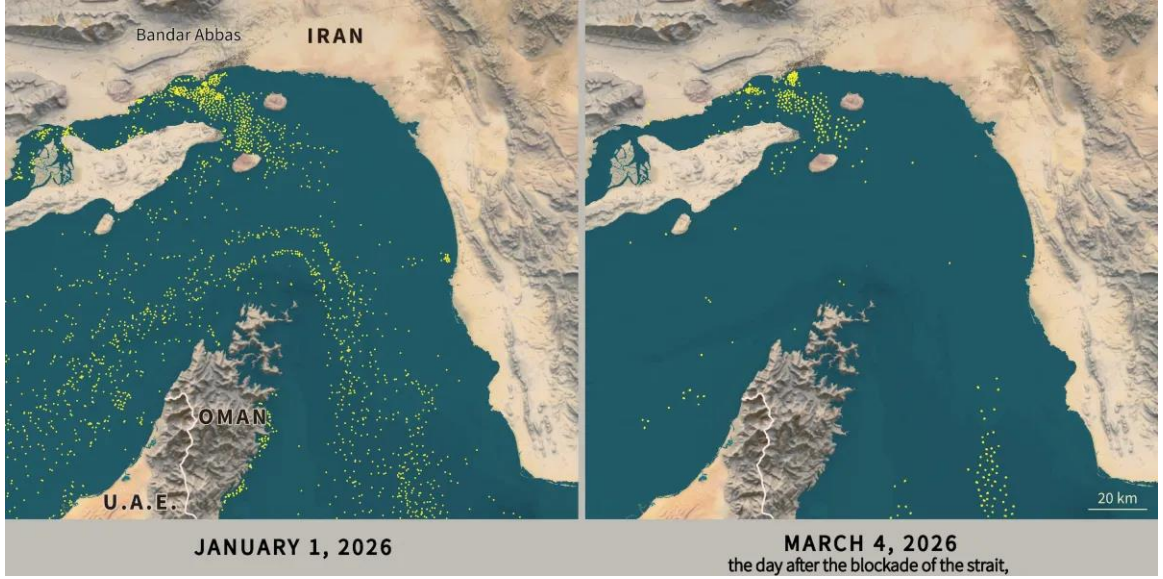
السلطة في فبراير ٢٠٢٦م، في وقت كانت فيه المالية العامة تعاني أصلاً من شح حاد في السيولة، وتراجع القدرة على الوفاء بالالتزامات الأساسية، واجهت حكومة الزنداني منذ لحظتها الأولى تراكم أزميتين: أزمة داخلية تتعلق بالسيولة والإيرادات، وأخرى خارجية ترتبط باضطراب الممرات الملاحية وارتفاع كلف الاستيراد.<sup>٢</sup>

## مضيق هرمز والضغط الاقتصادي المباشر على اليمن

يمثل مضيق هرمز أحد أهم نقاط الاختناق في الاقتصاد العالمي، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط، ما يجعله عنصراً حاسماً في تحديد أسعار الطاقة وتكاليف النقل. ومع تصاعد التوترات العسكرية في مطلع عام ٢٠٢٦، شهدت الأسواق العالمية ارتفاعات ملحوظة في أسعار النفط، بالتوازي مع قفزات كبيرة في تكاليف التأمين على السفن العابرة لمناطق الخليج وبحر العرب.

وتشير المعطيات البصرية والتقنية الواردة في الرصد الراداري أدناه، أن التهديد المتزامن لمضيق باب المندب وهرمز قد تجاوز مرحلة التحذيرات السياسية إلى مرحلة الأثر الاقتصادي الفعلي؛ حيث تسبب اضطراب تدفقات الطاقة في قفزة تاريخية لأسعار النفط لتتجاوز حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل في مارس ٢٠٢٦م.

٢مسؤول: السعودية ستقدم ٣٤٧ مليون دولار لدعم ميزانية اليمن | رويترز



شكل رقم (١): حركة السفن بمضيق هرمز قبل وبعد تعطل الملاحة. المصدر: وكالة الأنباء الفرنسية (الفرنسية AFP)، عبر مجلة Fortune (مارس ٢٠٢٦).

وبالنسبة لبلد فقير مثل اليمن، تحولت هذه التطورات إلى عامل ضغط مباشر على اقتصاده الهش. فارتفاع أسعار الوقود عالمياً انعكس فوراً على فاتورة استيراد المشتقات النفطية، التي تمثل أحد أكبر بنود الإنفاق الحكومي، خاصة في قطاع الكهرباء. وفي الوقت ذاته، أدت زيادة كلف التأمين والشحن إلى رفع أسعار السلع المستوردة، بما في ذلك الغذاء، في بلد يستورد غالبية احتياجاته.

الأثر الأكثر حدة تمثل في سلوك شركات الملاحة، التي أعادت تقييم المخاطر المرتبطة بالوصول إلى الموانئ اليمنية، المصنفة أصلاً كمناطق عالية الخطورة. هذا التقييم أدى إلى تقليص عدد الرحلات وفرض رسوم إضافية، ما تسبب في تأخير الإمدادات ورفع كلفتها، وأوجد ضغوطاً إضافية على السوق المحلية.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> [Yemen Key Message Update: Flood damage and losses undermine access to food and clean waters, September 2025 - Yemen | ReliefWeb](#)



## قنوات انتقال تداعيات اضطرابات المضائق

انتقلت تداعيات اضطراب مضيق هرمز إلى الداخل اليمني عبر عدة مسارات مترابطة. أول هذه المسارات تمثل في القناة السعرية، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كلفة استيراد الوقود، ما انعكس بدوره على تكاليف النقل الداخلي وتشغيل الخدمات، وفي مقدمتها الكهرباء، وهو ما يغذي التضخم بشكل غير مباشر.

وسجلت أسعار الوقود في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ارتفاعاً جديداً، في ظل تبريرات رسمية تربط ذلك بزيادة تكاليف الاستيراد وتقلبات السوق العالمية. ففي محافظة حضرموت، ارتفع سعر البنزين المستورد إلى ١٥٥٠ ريالاً للتر الواحد، مقارنة بـ ١٢٤٠ ريالاً في التسعيرة السابقة، بزيادة تُقدَّر بنحو ٢٥%، فيما صعد سعر الديزل المستورد إلى ١٥٢٠ ريالاً مقابل ١٢٢٥ ريالاً سابقاً، بنسبة ارتفاع تقارب ٢٤.١%. كما ارتفع سعر البنزين المحسّن إلى ١١٦٠ ريالاً بعد أن كان ١٠١٠ ريالاً، بزيادة تُقدَّر بنحو ١٤.٩%.

وفي عدن، أعلنت شركة النفط اليمنية أن السعر الحالي للبنزين والديزل بلغ ١٤٧٥ ريالاً للتر الواحد، مبررة هذا الارتفاع بارتباط أسعار الوقود بالبورصة العالمية وسعر صرف العملة، إلى جانب تكاليف النقل والتخزين. وأكدت الشركة أنها لم تُجرِ أي زيادات سعرية خلال الفترة الماضية، مشيرة إلى أن الزيادة الأخيرة جاءت نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن وال شراء خلال الأزمة، مع تعهدها بمراجعة الأسعار عند وصول شحنات جديدة بأسعار أقل.

ويقترب السعر الحالي للوقود في جنوب اليمن من دولار أمريكي واحد للتر، وهو مستوى مرتفع نسبياً يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية وتداعيات الأوضاع الإقليمية على كلفة الطاقة والخدمات الأساسية. في



المقابل، يُبدي مواطنون مخاوف متزايدة من انعكاسات هذه الزيادات على تكاليف النقل وأسعار المواد الغذائية، في ظل استمرار تدهور القدرة الشرائية.

وتأتي هذه الزيادة رغم التحسن الملحوظ في سعر صرف العملة المحلية، التي تراجعت من نحو ٢٨٠٠ ريال للدولار في أغسطس من العام الماضي إلى قرابة ١٥٥٠ ريالاً حالياً، دون أن ينعكس ذلك بشكل ملموس على أسعار السلع والخدمات، ما يطرح تساؤلات حول فعالية آليات التسعير ومدى تأثيرها بالعوامل المحلية مقارنة بالمتغيرات الخارجية.

المسار الثاني ارتبط بكلف الشحن والتأمين، إذ فرضت شركات الملاحة رسوماً إضافية على السفن المتجهة إلى المنطقة، وهو ما انعكس مباشرة على أسعار السلع المستوردة. وبالنظر إلى أن الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل كبير على الاستيراد الغذائي، فإن أي زيادة في هذه الكلف تتحول سريعاً إلى ارتفاع في أسعار المواد الأساسية.

أما المسار الثالث فيتعلق بسلاسل الإمداد، حيث أدت المخاطر الأمنية إلى تقليص تدفق السفن وتأخير وصول الشحنات، ما خلق فجوات زمنية في توفر بعض السلع، وزاد من احتمالات اضطراب المخزون الاستراتيجي، الذي يبقى محدوداً في أفضل الأحوال.

هذه القنوات مجتمعة، تفاعلت لتنتج أثراً مضاعفاً، حيث يتزامن ارتفاع الأسعار مع تراجع القدرة على التوريد، ما وضع السوق المحلية تحت ضغط مركب من الصعب امتصاصه في ظل ضعف الأدوات الاقتصادية المتاحة للحكومة.

## أزمة السيولة

في الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط الخارجية، يواجه الاقتصاد اليمني أزمة سيولة نقدية تُعد من الأشد منذ سنوات. لا تقتصر هذه الأزمة على نقص الأوراق النقدية، بل تعكس خللاً عميقاً في الثقة بالنظام المصرفي، حيث تتركز الكتلة النقدية خارج الجهاز البنكي، في حين تعجز البنوك عن تلبية الطلب على السحب.



هذا الوضع أدى إلى تقييد حركة الأموال، وخلق صعوبات كبيرة أمام المستوردين في تمويل عملياتهم، ما حدّ من قدرة السوق على الاستجابة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة في ظل اضطراب الإمدادات. وبذلك، تزامن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية مع عجز داخلي عن توفير السيولة اللازمة للاستيراد، ما أدى إلى تضيق مزدوج على النشاط التجاري.<sup>٥</sup>

محاولات البنك المركزي لاحتواء الأزمة، بما في ذلك رفع سعر الفائدة، واجهت حدوداً واضحة، نتيجة ضعف التدفقات المالية وامتناع بعض المحافظات عن توريد إيراداتها، ما قلّص من فعالية السياسة النقدية. وفي ظل هذا الواقع، أصبح الاقتصاد أقل قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، وأكثر عرضة لانتقالها بشكل مباشر إلى المستوى المعيشي.

### فقدان الإيرادات النفطية وتأكل القدرة على المواجهة

يمثل توقف صادرات النفط منذ أواخر عام ٢٠٢٢م عاملاً حاسماً في إضعاف قدرة الحكومة على التعامل مع تداعيات أزمة المضائق. فقد أدى غياب هذا المورد الرئيسي للعملة الصعبة إلى تراجع الاحتياطات الأجنبية، وتقليص قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف أو تمويل الاستيراد.

في سياق أزمة مضيق هرمز، يكتسب هذا العامل أهمية مضاعفة، إذ إن ارتفاع أسعار النفط عالمياً، الذي كان يمكن أن يشكل فرصة للدول المنتجة، تحول في الحالة اليمنية إلى عبء إضافي، حيث تضطر الحكومة لاستيراد الوقود بأسعار مرتفعة دون أن تستفيد من ارتفاع العائدات.

هذا التناقض يعكس طبيعة الانكشاف الاقتصادي، حيث لا يقتصر التأثير على فقدان الموارد، بل يمتد إلى فقدان القدرة على الاستفادة من التحولات في الأسواق العالمية، ما يضعف أدوات التكيف مع الصدمات الخارجية.

<sup>٥</sup> مجلس إدارة البنك المركزي يعقد اجتماعاً استثنائياً

## الأمن الغذائي تحت ضغط مزدوج

تشكل مسألة الأمن الغذائي أحد أبرز مظاهر تأثير الأزمة المركبة في اليمن. فارتفاع كلف الشحن والطاقة الناتج عن اضطراب مضيق هرمز أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، في وقت تتراجع فيه القدرة الشرائية للسكان نتيجة تدهور العملة وتأخر الرواتب.

في المقابل، يواجه استيراد الغذاء تحديات متزايدة، سواء بسبب ارتفاع الكلفة أو تأخر الشحنات، ما يهدد بتآكل المخزون الاستراتيجي. ومع محدودية الموارد المالية، تجد الحكومة صعوبة في التدخل لتثبيت الأسعار أو دعم الواردات، ما يزيد من هشاشة الوضع الغذائي.

هذا التداخل بين عوامل خارجية وداخلية يرفع من احتمالات تفاقم الأزمة الإنسانية، خاصة في ظل تراجع التمويل الدولي لبرامج الإغاثة، ما يجعل أي اضطراب إضافي في الممرات الملاحية عاملاً مرجحاً لتدهور سريع في الوضع المعيشي.

## تفاعل الأزمات

ما يميز الوضع الاقتصادي في اليمن خلال هذه المرحلة هو تزامن الصدمة الخارجية المرتبطة بمضيق هرمز مع أزمة داخلية تتعلق بالسيولة والإيرادات، ما خلق حالة من "التأثير التراكمي". فارتفاع الأسعار العالمية لا يواجهه بأدوات مالية كافية، في حين أن القيود الداخلية تعيق الاستجابة السريعة.

هذا التفاعل يجعل من الصعب عزل كل أزمة عن الأخرى، إذ يؤدي ضعف السيولة إلى تقليص الاستيراد، بينما يؤدي ارتفاع كلف الاستيراد إلى زيادة الضغط على السيولة. وفي ظل غياب موارد مستقرة، تصبح الحكومة أمام معادلة معقدة بين الحفاظ على الاستقرار المالي وتلبية الاحتياجات الأساسية.

وتعكس التطورات الاقتصادية في الربع الأول من عام ٢٠٢٦م حالة انكشاف مزدوج يواجهها الاقتصاد اليمني، حيث تتقاطع أزمة السيولة الداخلية مع تداعيات اضطراب مضيق هرمز لتشكلاً معاً مصدر ضغط مستمر على المالية العامة والسوق المحلية. وفي ظل هذا التداخل، تصبح قدرة الحكومة على إدارة الأزمة



مرتبطة بمدى نجاحها في الحد من انتقال الصدمات الخارجية، وتعزيز أدواتها الداخلية في إدارة السيولة والإيرادات.

ويهدد استمرار هذه الأوضاع دون معالجات فعالة بتحول الأزمة الراهنة إلى حالة ممتدة من عدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات وتراجع الموارد السيادية. وعليه، فإن التحدي الرئيسي لا يكمن فقط في مواجهة كل أزمة على حدة، بل في احتواء تفاعلها المشترك، بما يقلل من آثارها على المستوى المعيشي ويحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي.

## السيناريوهات المحتملة في حال استمرار الوضع دون معالجات حقيقية

في ضوء المعطيات الراهنة، ومع غياب معالجات هيكلية فعّالة للأزمات المتداخلة، تتجه المسارات المحتملة للاقتصاد اليمني نحو عدة سيناريوهات تعكس طبيعة التفاعل بين الضغوط الداخلية والصدمات الخارجية خلال المرحلة المقبلة:

### السيناريو الأول: استمرار التدهور التدريجي (الأكثر احتمالاً)

يقوم هذا السيناريو على بقاء الأوضاع الحالية دون تدخلات هيكلية حقيقية، مع استمرار الاعتماد على المعالجات المؤقتة والدعم الخارجي. وفي هذه الحالة، يُتوقع استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع كلف الاستيراد، مقابل تراجع تدريجي في القدرة الشرائية، مع بقاء أزمة السيولة دون حل جذري. كما سيؤدي هذا المسار إلى اتساع السوق الموازية وتعزيز دورها على حساب الجهاز المصرفي الرسمي، ما يضعف فعالية السياسة النقدية ويُبقي الاقتصاد في حالة هشاشة مزمنة، دون الوصول إلى انهيار شامل، ولكن مع تآكل مستمر في مؤشرات الاستقرار.



## **السيناريو الثاني: الانزلاق نحو أزمة اقتصادية حادة**

يفترض هذا السيناريو تصاعد التوترات الإقليمية واستمرار اضطراب الملاحة في مضيق هرمز وباب المنذب لفترة أطول، بالتزامن مع تفاقم أزمة السيولة الداخلية وفشل الحكومة في تأمين موارد إضافية. في هذه الحالة، قد يشهد الاقتصاد اختناقات حادة في استيراد السلع الأساسية، وارتفاعاً أكبر في الأسعار، مع احتمالات تراجع المخزون الغذائي وازدياد مخاطر انقطاع الإمدادات. كما قد تتسع الفجوة بين العرض والطلب بشكل غير مسبوق، ما يرفع احتمالات حدوث اضطرابات اجتماعية، ويضع المالية العامة أمام ضغوط قد تعجز معها عن الوفاء بالالتزامات الأساسية، بما في ذلك الرواتب والخدمات.

## **السيناريو الثالث: احتواء نسبي للأزمة عبر تدخلات جزئية**

يقوم هذا السيناريو على نجاح الحكومة في اتخاذ إجراءات محدودة لتحسين إدارة السيولة وتعزيز تدفقات النقد الأجنبي، سواء من خلال دعم خارجي إضافي أو تحسين جزئي في تحصيل الإيرادات. وفي هذه الحالة، يمكن تخفيف حدة الضغوط على السوق، مع استقرار نسبي في أسعار بعض السلع، دون معالجة جذرية للاختلالات الهيكلية. ورغم أن هذا السيناريو لا يقود إلى تعافٍ اقتصادي حقيقي، إلا أنه قد يسهم في تجنب الانزلاق نحو أزمة أعمق، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المالي والمعيشي.

## **السيناريو الرابع: مسار إصلاح واستعادة التوازن (الأقل احتمالاً)**



يفترض هذا السيناريو تنفيذ حزمة إصلاحات متكاملة تشمل توحيد الإيرادات، وتعزيز دور البنك المركزي، وتحسين بيئة الاستيراد، إلى جانب تحركات دبلوماسية لتأمين مسارات لوجستية أكثر استقراراً. كما يتطلب استئناف جزء من الموارد السيادية أو إيجاد بدائل فعالة لها. في هذه الحالة، يمكن للاقتصاد أن يبدأ مسار تعافٍ تدريجي، مع تحسن نسبي في الاستقرار النقدي وتراجع الضغوط التضخمية. غير أن تحقق هذا السيناريو يظل مرهوناً بتوفر إرادة سياسية وقدرة تنفيذية عالية، إضافة إلى بيئة إقليمية أقل توتراً.

## مركز المعرفة للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ابريل/نيسان

2026م